

خبر صحفي

خلال ملتقى الاعمال المصرى اللبناني ببيروت بحضور وزيرة الاستثمار والتعاون
الدولى و ٣٠٠ مستثمر مصرى ولبناني

الشركات اللبنانية: مصر يسرت الاجراءات على المستثمرين وقضت على
البيروقراطية.. ونعزم ضخ استثمارات جديدة

د. سحر نصر تبحث مع رئيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات اللبنانية
ترتيبات اقامة تجمع لهيئات الاستثمار العربية

افتتحت الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، صباح اليوم الجمعة 23 نوفمبر 2018
م، ملتقى الأعمال المصرى اللبناني الرابع، والذي عقد فى العاصمة اللبنانية "بيروت" بمشاركة نحو
300 مستثمر من مصر ولبنان، ونظّمته كل من السفارة المصرية فى لبنان والمكتب التجارى المصرى
والجمعية المصرية اللبنانية لرجال الاعمال ومجموعة الاقتصاد والأعمال ومجلسي الأعمال فى البلدين،
بحضور السيد/ غازى زعيتر، وزير الزراعة اللبناني، والسفير نزيه النجارى، سفير مصر لدى بيروت،
والمهندس أحمد السويدى، رئيس مجلس الأعمال المصرى اللبناني، والمهندس فتح الله فوزى، رئيس
الجمعية المصرية اللبنانية، والسيد/ محمد شقير، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية.

وخلال الملتقى، اشادت الشركات اللبنانية، ببرنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى والاصلاحات التشريعية
التي قامت بها مصر، والتي حازت على ثقة المستثمرين، فى ظل الخطوات التي قامت بها مصر لتحسين
مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال معتمداً على فلسفة جديدة وهي فلسفة تيسير الإجراءات والقضاء على
البيروقراطية والتيسير على المستثمر، معربين عن عزمهم ضخ استثمارات جديدة فى مصر خلال الفترة
المقبلة.

وأكدت الدكتورة سحر نصر، أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بشقيها التنموي والاستثماري بين مصر
ولبنان، مشيرة إلى أن مناخ الاستثمار فى مصر مناسب لزيادة دعم رجال الاعمال اللبنانيين للاقتصاد
المصري من خلال ضخ استثمارات جديدة، تساهم فى زيادة الاستثمارات اللبنانية فى مصر حيث أن لبنان
تحتل المركز 22 ضمن الدول المستثمرة فى مصر ويبلغ حجم الاستثمارات اللبنانية فى مصر 670 مليون
دولار خلال عام 2018 ، والتي تعكس نشاط 1645 شركة فى قطاعات الخدمات والصناعة والتشييد

والبناء والبتروول والسياحة والزراعة، ومن المنتظر أن تتزايد هذه الاستثمارات خاصة في ظل قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية الذي يقدم الكثير من التسهيلات للمستثمرين.

وذكرت الوزيرة، أن الحكومة حرصت على مشاركة القطاع الخاص في صياغة إصلاحات تشريعية ومؤسسية غير مسبوقه لزيادة مشاركته في النشاط الاقتصادي من خلال تيسير إجراءات الدخول وتوفير الضمانات والحوافز، كما تم إطلاق خريطة مصر الاستثمارية التي تتضمن كافة الفرص الاستثمارية في مختلف المجالات في محافظات مصر وهي مشروعات واعدة وتتميز بتنوعها في كافة المجالات الاقتصادية.

وأشارت الوزيرة، إلى أن قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية يشمل على ضمانات غير مسبوقه وحوافز متنوعة مثل حوافز استثمارية ضريبية بنسبة خصم 50% من التكلفة الاستثمارية للمشروعات الجديدة لتشجيع الاستثمار في المناطق التي تقام فيها مثل المنطقة الاقتصادية في منطقة قناة السويس أو منطقة المثلث الذهبي بمنطقة البحر الأحمر أو المناطق الأكثر احتياجاً للتنمية، كما تضمن القانون نسبة خصم تصل إلى 30% من التكلفة الاستثمارية في المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة، والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمشروعات المعتمدة على الطاقة الجديدة والمتجددة أو تنتجها، والمشروعات القومية والاستراتيجية والمشروعات السياحية ومشروعات إنتاج الكهرباء.

واعربت الوزيرة، عن ثقتها بأهمية الدور المحوري للقطاع الخاص في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق أولويات التنمية في البلدين، لذا يجب تكثيف الجهود لتشجيع استثمارات القطاع الخاص باعتبارها محركاً ومحفزاً رئيسياً للنمو الاقتصادي بما يساعد على توفير فرص العمل والحد من الفقر، علماً بأن وزارة الاستثمار والتعاون الدولي تبذل جهوداً لدعم رواد الأعمال وخلق بيئة داعمة لنمو مشاريعهم، خاصة الشباب والمرأة ومن يقدمون حلول جديدة ومبتكرة لتحقيق أهداف مصر التنموية في شتى القطاعات. وناقش الملتقى عدة محاور هي الاستثمار في كل من مصر ولبنان من تحديد الفرص الاستثمارية والقطاعات ذات الأولوية لدى البلدين، وفرص التعاون الثنائي في الاقتصاد الخدمي والاستثمار العقاري، ودور المصارف والمؤسسات التمويلية في دعم الاستثمار.

وخلال زيارتها إلى بيروت، التقت الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، بالسيد / نبيل عيتاني، رئيس مجلس إدارة والمدير العام للمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات اللبنانية (إيدال)، حيث تم بحث سبل التعاون المشتركة بين البلدين، من خلال وضع استراتيجية وآلية عمل للاستفادة من الخبرات المتبادلة، وبحث أوجه التعاون في مجال زيادة الاستثمارات المشتركة بين مصر ولبنان، وفتح آفاق جديدة للاستثمار بين البلدين، وأكدت الوزيرة، أن مصر تعمل على توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية، مشيرة إلى الأهمية التي توليها مصر لتشجيع الاستثمار الخاص، وخلق مناخ إيجابي يقوم على تذليل كافة العقبات للمستثمرين.

وأوضحت الوزيرة، خلال الاجتماع، أن وزارة الاستثمار والتعاون الدولي ترحب بالمستثمرين اللبنانيين في مصر، مشيرة إلى الدور الحيوي والمهم الذي يقوم به رجال الأعمال في البلدين لزيادة حجم الاستثمارات البينية خلال المرحلة المقبلة.

وناقش الجانبان، ترتيبات إقامة تجمع لهيئات الاستثمار العربية حيث يضم هذا التجمع، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بمصر، ومؤسسة تشجيع الاستثمار في لبنان، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتان الصادرات ومقرها دولة الكويت، ومؤسسة دبي لتنمية الاستثمار، والتنسيق لعقد اجتماع للهيئات المؤسسة للفكرة وذلك للبدء في المصادقة على النظام الأساسي الذي تم التوافق عليه من معظم الدول العربية المشاركة في التجمع الاستثماري.